

الحوار مع الآخر بين صدام الحضارات وعولمة التشريعات

د.الحاج محمد الحاج الدوش

أستاذ مشارك ورئيس قسم الفقه المقارن

بكلية الشريعة والقانون

جامعة أم درمان الإسلامية - السودان

هاتف: ٠٠٢٤٩٩١٢٢٠٣٥٢٦

❖ مقدمة البحث:

إن الحاجة للحوار مع الآخر ثابتة في الفكر الإسلامي بصريح النصوص القطعية من كتاب وسنة وإجماع وقياس، فقد جاء الإسلام داعياً للحوار مع الآخر في أوسع صورة باعتباره واحداً من السنن الكونية المرتبطة بالاختلاف والتعدد والتنوع بين الأمم والحضارات والثقافات والديانات، قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾^(١)، وقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾^(٢).

وإن الحوار بين هذه الحضارات والثقافات والديانات المختلفة هو غاية وهدف يسعى إليه الفقه الإسلامي لتحقيق التوازن في الحياة الإنسانية بغية الوصول إلى التعايش في سلام بعيداً عن الشقاق والنزاع والصراع والحروب وإن دعوة الإسلام للحوار مع الآخر تأتي في إطار حماية الإنسان لذاته وتهيبته ليقوم بعمارة الأرض وخلافة الله وعبادته بالعلم النافع والإيمان الصادق والعمل الصالح والتواصي بالحق والعبر بعيداً عن النزعة المادية والاستغلالية التي تدعو إليها كثيراً من الثقافات والحضارات الحديثة والقديمة والتي جعلت الثروات المادية ومظاهر القوة الاقتصادية والعسكرية هي أساس عمارة الأرض والكون، وأن حتمية الصراع تكون على هذه الأسس.

(١) سورة الروم، الآية ٢٢.

(٢) سورة الحجرات، الآية ١٣.

وعلى ذلك فإن الحوار بين المسلمين والحضارات المختلفة في عالم اليوم يعتبر ضرورة ملحة إذا أردنا أن نتجنب كثيراً من الأخطار سيما وأن في الإسلام دعوة صريحة إلى وجوب الاعتراف بالآخر مما يشكل أحد مقومات النجاح بجانب توفر أسباب الاتصال والتعرف على الآخر من خلال وسائط الإعلام المختلفة المتوفرة في هذا الزمان.

ولكن.. إن الدعوة للحوار مع الآخر تتصادم مع مفاهيم جديدة ظهرت في العهود الأخيرة وهما مفهوم صدام الحضارات ومفهوم عولمة التشريعات، وتتلخص هذه المفاهيم الجديدة على فكر وافتراس مفاده أن الحضارات السائدة الآن لا بد أن تتصادم وتنتهي إحداها الأخرى فلا بد أن تسود حضارة واحدة على أنقاض الأخرى. هذا الفكر الجديد لا يتصادم مع مفهوم الأديان فحسب ولكن يتعارض مع السنن الكونية وطبيعة الأشياء ومن هنا يجيء هذا البحث في إطار تخريج وتحرير هذا الخلاف من خلال رؤية الفكر الإسلامي ودعوته الصريحة في هذا الشأن.

تأتي أهمية هذا البحث لبيان أن العولمة في جانبها التشريعي لا تعترف بالقوانين والشرائع والتشريعات الموجودة في داخل الدولة كما لا تعترف الديانات والحضارات المختلفة ولكنها تدعو إلى توحيد القوانين في الكون من خلال مفاهيم العولمة نفسها وصارت تنتشر بثوب ما يسمى بالقوانين الدولية والمنظمات الدولية في عالم اليوم وتجعل الدولة أمام خيار واحد هو قبول هذه التشريعات أو مواجهة حرب وصدام مع المجتمع الدولي قد يؤدي إلى هلاكها وهلاك ساكنيها، وهذا الفكر الجديد للعولمة التشريعية يكشف بجلاء عدم صلاحيته باعتباره أنه يهمل الآخر في ذاته وفي وجوده وفي ثقافته وفي ديانته وهذا لا يناهض الإنسانية وحقوقها فحسب بل يناهض كل الديانات السماوية وغيرها يؤدي إلى الحروب والشرور والآثام في هذا الكون، ويؤدي إلى إثارة الكراهية والخوف من الآخر بدلاً من الحوار معه كما هو الحال الآن في الحضارة الغربية حتى وجدت مصطلحات جديدة كمصطلح الخوف من الإسلام (Islamo phobia) وصارت حضارة اليوم لا تخاف من الإسلام وحده بل تخاف من الحضارة الصينية والهندوسية وغيرها، وبعبارة أخرى صارت تخاف من كل شيء؟! وبعبارة أدق فإنها تخاف من الآخر بدلاً من محاورته والتعايش معه، يحاول هذا البحث أن يجيب على أسباب ذلك؟

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على الفرضية القائلة إلى أي مدى يمكن أن يستفيد المسلمون من إرثهم المتمثل في الحوار مع الآخر بدلاً عن التصادم معه في خلق جو من الحوار الهادي البناء الذي يؤدي إلى الدعوة إلى الله ونشر الشريعة الإسلامية عبر وسائط العولمة في الاتصال وكيفية الاستفادة من عولمة التشريعات بدلاً من التصادم معها ويجب أن يكون حوارنا

معها هو العقل والحجة بالحجة والتي هي أحسن وفقاً للمنهج الإسلام، لقوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(١).

ولذلك يقسم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بمصطلحات البحث.

المبحث الثاني: صراع الحضارات أم حوار الحضارات.

المبحث الثالث: عولمة التشريع أم تشريع الحوار.

الخاتمة: وبها أهم النتائج والتوصيات.

(١) سورة النحل، الآية ١٢٥.

المبحث الأول

التعريف بمصطلحات البحث

أولاً: تعريف الحوار لغة:

الحوار في اللغة: قال الجوهري في الصحاح: المحاوراة والمحاورية والتحاوير التجاوب^(١) وقال الفيروزآبادي: وتحاوروا الكلام بينهم والتحاوير التجارب^(٢)، وقال الراغب الأصفهاني في المفردات: الحور التردد أما بالذات وأما بالفكرة، والقوم في حوار في تردد إلى نقصان، والمحاورة والحوار المرادة في الكلام، ومنه التجاور، قال تعالى ﴿وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمْ﴾^(٣)^(٤)، والحوار من الحور بفتح الحاء وسكون الواو، ومعناه الرجوع عن الشيء وإلى الشيء، والمحاورة هي مراجعة المنطق في الكلام وهم يتحاورون أي يتراجعون في الكلام، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾^(٥)، أي لا يرجع إلى ربه^(٦)، واستحاره أي استنطقه وحوار يحور حوراً وحووراً: رجح، يقال جار بعد ما حار، والمحار المرجع والمحاورة المجاوبة، والتحاوير التجاوب، ويقال كلمته في إطار جواباً، وما يرجع إلى حويراً ولا حويرة ولا محورة ولا حوار أي ما رد إلى جواباً^(٧).

وقيل معناه نقصان في زيادة ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (أعوذ بالله من الحور بعد الكور)^(٨) أي من النقصان بعد الزيادة ومن فساد أمورنا بعد صلاحها.

وقد ورد لفظ الحوار في القرآن في ثلاثة مواضع هي:

قوله تعالى ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾^(٩)،

وقوله تعالى ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ

(١) الصحاح للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ، مادة حور، ج ٢، ص ٦٤٠.

(٢) القاموس المحيط، مادة حور، ج ٢، ص ١٦.

(٣) سورة المجادلة، الآية (١).

(٤) معجم مفردات القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني، ص ١٣٤.

(٥) سورة الانشقاق، الآية (١٤).

(٦) لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت، ج ٤، ص ٢١٧-٢١٩.

(٧) الصحاح، للجوهري، ج ٢، ص ٦٣٨-٦٤٠.

(٨) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب ما يقول إذا ركب، ٩٧٩/٢، حديث رقم ٤٢٦، وابن ماجه ١٢٧٩/٢، بالرقم ٣٨٨٨، والترمذي ٤٩٩/٥، حديث رقم ٣٤٣٩.

(٩) سورة الكهف، الآية (٣٤).

رَجُلًا^(١)، وقوله تعالى ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُرَكُمَا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ﴾^(٢).

أما الحوار في السنة فقد جاء في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: (من دعا رجلاً بالكفر أو قال عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه)، قال النووي: أي رجع عليه^(٣). وكان صلى الله عليه وسلم إذا سافر يتعوذ من وعشاء السفر وكآبة المنقلب (والحور بعد الكور)^(٤).

والخلاصة مما سبق فإن الحوار هو مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة. والمعنى المناسب الدراسة هو أن الحوار في اللغة بمعنى الرجوع والمجاوبة.

الحوار في الاصطلاح:

وفي الاصطلاح فإن الحوار هو نوع من الحديث بين شخصين أو فريقين يتم فيه تداول الكلام بينهما بطريقة متكافئة فلا يستأثر به أحدهما دون الآخر ويغلب عليه الهدوء والبعد عن الخصومة والتعصب وغرضه الوصول إلى الحق^(٥). والحوار هو التراجع في الكلام من طرفين طرفين والتجاوب فيما بينهما للوصول إلى الغاية المطلوبة^(٦).

الحوار فيه معنى التفاعل والتشارك في الأمر من كلا الطرفين أما أن وجد طرف يملئ على الآخر والآخر لا رأي له فهو ليس حوار. النقصان: أي النقصان بعد الزيادة وهو رجوع حال من حال الحديث (يعوذ بالله من الحور بعد الكور)^(٧).

قيل الحوار هو أن يتناول الحديث طرفان أو أكثر عن طريق السؤال والجواب بشرط وحدة الموضوع أو الهدف فيتبادلان النقاش حول أمر معين وقد يصلان إلى نتيجة وقد لا يقنع أحدهما الآخر ولكن السامع يأخذ العبرة ويكون لنفسه موقفاً^(٨).

(١) سورة الكهف، الآية (٣٧).

(٢) سورة المجادلة، الآية (١).

(٣) الحديث أخرجه مسلم في كتاب الإيمان، باب من قال لأخيه كافر.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الحج (سبق تخريجه).

(٥) أصول الحوار، إدارة الندوة العالمية للشباب الإسلام، وحدة الدراسات والبحوث، ط٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).

(٦) حوار الحضارات وطبيعة الصراع بين الحق والباطل، موسى إبراهيم الإبراهيم، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القرآن الكريم ٢٠٠٢م، ص ٣.

(٧) مسلم، كتاب الحج ٩٧٩/٢، حديث رقم ٤٢٦، ابن ماجة، الدعاء ١٢٧٩/٢، رقم ٣٨٨٨، والترمذي، والترمذي، كتاب ٤٩٩/٥، رقم ٣٤٣٩.

(٨) عبدالرحمن النحلوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها، دمشق، دار الفكر (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ص ١٨٥.

أو هو حديث بين شخصين أو أكثر تتضمنه وحدة الموضوع والأسلوب وله طابع عام^(١).

ويعتبر الحوار وسيلة لتحقيق هدف الإقناع، فعرف بأنه وسيلة تستخدم الإقناع الذاتي لتمحيص الأفكار السابقة واختيارها بطريقة غير مباشرة للتأكد من صحتها أو خطأها أو هو طريقة تقوم على المناقشة المتبادلة بين طرفين وتتخللها أسئلة وإجاباتها^(٢).

وعرفه البعض بأنه هو (محادثة بين طرفين أو أكثر يعرض فيها كل طرف أفكاره ويبين موقفه ويقدم قراءته بقصد توضيح فكرته وتدعيم رأيه أو الوصول إلى نتائج أو قناعة مشتركة أو تغليب رأي على آخر أو ترجيح فكرة على أخرى)^(٣).

وهذا التعريف الأخير يكاد يكون أفضل التعريفات لأنه شمل أركان الحوار وشروطه، ولكننا نرى أن الحوار هو (تداول الحديث بين طرفين بغرض الوصول إلى الحق دون تعصب). وذلك لأن الحوار هو الرجوع حيث يرجع كل من المتحاورين الكلام على خصمه أو النقض لأن كلا من المتحاورين يحاول أن يتجنب خصمه ويرجعه إلى النقض والعقل والتعمق لأن المحاور يجب أن يكون ذا عقل وتعمق في الحوار وإلا كان متخبطاً فاشلاً أو البياض لأن المحاور يحاول أن يقدم فكرته بوضوح أو الضعف واللين لأن كلا من المتحاورين يحسب نقاط الضعف في الخصم ليتمكن من بث حوار من خلال ضعف خصمه أو الجواب والتجاوب لأن الحوار لا يسمى حواراً إذا لم يستجب الطرف الآخر سلباً أو إيجاباً أو التحير والتردد لأن المحاور يتردد في بداية الأمر ويحتار بين ما يسمعه من حقائق وبين ما هو في عقله من حقائق أخرى.

ثانياً: تعريف الحضارة:

الحضارة في اللغة:

قال صاحب القاموس المحيط والحضر محرّكة والحضر والحضارة وبالفتح خلاف البادية، والحضارة الإقامة في الحضر^(٤).

وقال الجوهري: الحضر بخلاف البدو، والحاضر خلاف البادي، والحضارة خلاف البادية، وهي المدن والقرى والريف والبادية خلاف ذلك^(١).

(١) ناصر الحاني، المصطلح في الأسلوب الغربي، بيروت، دار الكتب العصرية، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٥٣.

(٢) عبد الحميد الهاشمي، الرسول العربي المرابي، دار الثقافة للجميع (١٤٠١هـ - ١٩٨١م)، ص ٤٥١.

(٣) انظر أساليب التعلم والتعليم في الإسلام، ط ١، ١٩٨٦م، ص ٢١١.

(٤) القاموس المحيط، مادة حضر ١٠/٢.

الحضارة في الاصطلاح:

يعتبر مفهوم الحضارة من أكثر المفاهيم التي أخضعت إلى عملية متواصلة من التلبيس والتشويه وطمس الدلالات بصورة أدت إلى تحويل المفهوم إلى صفة ذات أبعاد قيمية تفتقد الماهية بحيث أصبح المفهوم يطلق على أشياء وعلميات أفكار متعارضة، فيرى البعض أن الحضارة يقصد بها مقابل البداوة بما يعنيه ذلك من أنماط حياتية وسلوكية واقتصادية، فعند ابن خلدون أن الحضارة - أي سكن الحضر - هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد ونهاية الشر والبعد عن الخير^(٢).

فإن ابن خلدون يستخدم مفهوم الحضارة للدلالة على العهود السياسية المختلفة ولا يقصد الحضارة بمعنى "حكومة وشعب وإقليم" وذلك لأن الدلالة اللغوية للمصطلح حضارة تتراوح بين معاني كثيرة، وقد عرفت الحضارة بأنها (من حضر يحضر الشخص ليعمل مع الآخرين كي يتأنس ويؤنس محيطه، وبذلك يهيئ الشروط اللازمة التي توفر الكرامة لديه فمتحضر كل مجتمع يحترم الكرامة ويجسدها في معاملات أفرادها، والحضارة تراث مشترك بين جميع الشعوب قديمها وحديثها وإنما إرث إنساني في نمو لا ينقطع مثل بحر زاخر بالمياه والأمواج وله روافد عديدة تصب فيه على الدوم تلك الروافد هي الثقافات القومية)^(٣).

ومفهوم الحضارة في الإسلام هو الحضور والشهادة، ومن ثم فإن الحضارة هي حضور الإسلام في الكون وهذا لا يعني أن نموذج حضور جميع الخيرات والمذاهب والأديان الأخرى بل إن لكل واحدة منها حضوراً قد يكون قريباً أو بعيداً عن حضور الإسلام^(٤). وبالتالي فإن الحضور مرحلة متقدمة في تكوين أي مجتمع إذ أن كثيراً من المجتمعات الإنسانية تقتصر على الوجود دون الحضور، ومن ثم لا يمكن إطلاق مفهوم الحضارة عليها مهما كانت نتائجها الذهني.

وعموماً لا يمكن أن تكون هناك حضارة واحدة تتعدد روافدها إلا إذا كانت هذه الحضارة هي أفضل نموذج بشري مما يجعل جميع الشعوب تتخلى عن موروثاتها وتتبناه كلياً، كذلك فإن تنافس أو صراع الحضارات هو أمر منطقي تفرضه طبيعة الوجود البشري ومعطياته

(١) الصحاح، للجوهري، مادة حضر ٦٣٢/٢.

(٢) مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. علي عبدالواحد وآخر، القاهرة، دار نهضة مصر ١٩٨١، ص ٨٧٥.

(٣) الحضارة الإنسانية وحضارة التصنيع، محمد عزيز الحباني، مجلة الوحدة، العدد ٤، يناير ١٩٨٥، ص ٧-٨.

(٤) الحضارة - الثقافة - المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، نصر محمد عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، نيويورك (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، ص ٦٢.

لأن الاختلاف سنة من سنن الله تعالى في الكون قال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ
وَإِخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾^(١)، كذلك لا يمكن اعتبار أن كل حضارة تحمل نموذجاً راقياً
للإنسان، فلفظ الحضارة لا يعني قيمة حسنة في ذاته أو صفة جيدة توصف بها الأفكار والأشياء
بل هو لفظ محايد ومجرد قد يفترن بالقيم الحسنة أو السيئة على السواء أو بإحدهما، ومن هنا
فإن مفهوم الحضارة في تقديرنا هو ما يعطي لكل تجربة إنسانية في أي زمن خصوصيتها
وتميزها ومذاقها وطعمها الخاص بها ولا تفصل أي حضارة على أخرى إلا وفقاً ما تقدمه من
مميزات وخصائص تتسق وتتلائم مع فطرة الإنسان وتتقبله. ومن هنا فإن هيمنة أي نموذج أو
حضارة على غيرها لا يأتي من فراغ وإنما يأتي من باب القبول والافتتاح بهذا النموذج أو تلك
الحضارة.

وتطلق الحضارة على كل ما ينشئه الإنسان في كل ما يتصل بمختلف جوانب نشاطه
ونواحيه عقلاً وخلقاً، مادة وروحاً، ديناً ودنيا فهي في إطلاقها وعمومها قصة الإنسان في كل ما
أنجزه على اختلاف العصور وتقلب الزمان، وهي في تخصيصها بجماعة من الناس وأمة من
الأمم ثروات هذه الأمة أو الجماعة على وجه الخصوص الذي يميزها عن غيرها من الجماعات
والأمم^(٢).

ونحن نرى أن المعنى العام للحضارة هو ثمرة كل الجهد الإنساني المبذول عبر الأزمان
المختلفة بغرض إسعاد البشرية وتحقيق غاياتها وأهدافها المادية والمعنوية على السواء
فالحضارة الإسلامية مثلاً تحتاج إلى السبر والتقويم للحضارات التي تسود في عالم اليوم وهو
أمر مهم للتعرف عليها عن قرب لمعرفة مدى صلاحية تلك الحضارات لبني البشر، وبعد ذلك
محققاً لأكبر المكاسب التي جاءت بها الحضارة الإسلامية في الدعوة إلى الله على بصيرة وإن
العالم الإسلامي اليوم مدعو إلى من يمد أسباب الاتصال والتعارف والحوار إلى أبعد مدى مع
شعوب العالم المختلفة إحياءاً للسنن الكونية التي جعلت من اختلاف دليلاً على التعايش والتحاور
مع الآخر وليس دليلاً على الصراع والتنافر.

مفهوم الحوار الحضاري في الإسلام:

سبق القول أن الحوار هو التراجع في الكلام بين طرفين والتجاوب فيما بينهما للوصول
إلى الغايات والأهداف المطلوبة. كما أن الحوار يحمل معنى المشاركة بين جهتين وأكثر

(١) سورة الروم، الآية (٢٢).

(٢) الإسلام والحضارة الغربية، د. محمد محمد حسين، ص ٦.

وبالتالي تتعدم عملية الحوار إذا كان هناك طرف يملئ على الآخر لأن الحوار في فلسفته بني على احترام رأي الآخر في الوجود والبقاء والتحاور وفي كل شيء.

وحوار الحضارات معناه بصورة قاطعة العلاقة بين الحضارات المختلفة فيما يخص احترامها لبعضها البعض ومدى استفادة الحضارة المعنية من بقية الحضارات.

أما الحضارة الإسلامية فقد عرفت الحوار مع بقية الحضارات الإنسانية الأخرى فقد اتصل بها الإسلام وعرفها بصورة واضحة لا غبار فيها بغية تأمين الحياة السعيدة والفاضلة

لل بشرية على هدى من رسالة الإسلام التي يجسدها قوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ

بِالْمُهْتَدِينَ﴾^(١) وقد حدد الإسلام أهدافاً محددة للحوار مع بقية الحضارات أهم هذه الأهداف هو

الوصول إلى الحق، فالحوار أهم وسيلة للوصول إلى الحق، فالمسلم باحث عن الحقيقة وهو صاحبها متى ما وجدها، قال صلى الله عليه وسلم: (الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق

الناس بها)^(٢). وإن الوصول إلى الحق الغرض منه هو إعلاء الحق على الباطل، قال تعالى ﴿قُلْ

جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾^(٣).

وقال تعالى ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾^(٤)، وقال تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ

رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾^(٥)، وهذه المبادئ التي ترشد إليها الآيات

الكريمة هي جوهر كل الحوار في الديانات السماوية المختلفة، فقد حاور الرسل أقوامهم لأجل

إظهار الحق وبيانه وإعلائه على الباطل لأن الفطرة السليمة تأبى الإذعان إلى الباطل، ومن هنا

يكتسب الحوار أهميته لأنه يهدف إلى دعوة العالم إلى قيم الحق العليا، وأن الحوار في الفقه

الإسلامي يهدف إلى الكشف عن سماحة الإسلام وإظهار عظمته من أنه لا يقوم على القوة

والصولجان بل على الحجة والبرهان.

(١) سورة النحل، الآية ١٢٥.

(٢) الحديث رواه الترمذي في باب العلم بالرقم ١٩، وابن ماجه في باب الزهد بالرقم ١٥.

(٣) سورة الإسراء، الآية (٨١).

(٤) سورة سبأ، الآية (٤٩).

(٥) سورة التوبة، الآية (٣٣).

قال تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(١)، وقال عزّو جل ﴿قُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ * وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينٌ﴾^(٣).
ومن هنا كانت رسالة الإسلام ذات معاني راقية ومناهج مستقيمة في دعوة الآخر إلى الإسلام والتحاور معه على الحق بصورة ثابتة ومستقرة منذ اللحظة الأولى لانطلاق رسالة الإسلام، وقد تم حراسة هذه الساحة الإسلامية في الحوار بتاريخ ناصع ومشرف ومشرق في تاريخ البشرية حتى يومنا هذا.

ثالثاً: تعريف مفهوم العولمة وعولمة التشريع:

أصبحت العولمة من أبرز الظواهر تباينت حولها الآراء حيث يرى البعض أنها هي العمليات التي يترتب عليها تراجع القيود الجغرافية، ويرى آخرون أنها عبارة عن تضاعف الروابط والارتباطات بين المجتمعات والدول بشكل ينظم ويرتب الاقتصاد الحالي، كما تصف العمليات التي من خلالها تعزز القرارات، والأحداث، والأنشطة، وهناك من يراها أنها زيادة في التجارة الدولية والروابط العالمية.

وقد يستخدم مصطلح الكوكبة بدلاً من العولمة حيث أن الكلمة الإنجليزية التي تعبر عنها مشتق من كلمة (Global) بمعنى الكرة الأرضية وليست كلمة (World) التي تعني العالم، والمقصود هنا التداخل الواضح لأموال الاقتصاد والثقافة والسياسة والاجتماع وكذلك السلوك دون اعتداد بذكر الحدود للدول أو انتماء لوطن محدد أو ولاء لدولة بعينها دون غيرها من الدول^(٤).

وقد انتشر مصطلح العولمة منذ أوائل التسعينات من القرن الماضي بعد سقوط المعسكر الشيوعي واندحاره أمام النظام الليبرالي وهي مفهوم غير منضبط وغير محدد اصطلاحاً فهي كثيرة الجوانب، متعددة الزوايا والمجالات، فهي في مجملها تهدف إلى إزالة الحدود الجغرافية بين الدول والحوافز بين الحضارات لصالح الرأسمالية الغربية وأفكارها وحتى تكتمل سيطرتها استعملت شعارات ومصطلحات فضفاضة مختلفة مثل محاربة الإرهاب، الديمقراطية، حقوق الإنسان، الشفافية، وصارت هذه المبادئ والمصطلحات تطبق عبر آليات ومنظمات دولية مثل

(١) سورة البقرة ، الآية (٢٥٦).

(٢) سورة الكهف، الآية (٢٩).

(٣) سورة الكافرون.

(٤) إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاد للاقتصاديين المصريين ١٩٩٥م.

الأمم المتحدة، مجلس الأمن، لجنة حقوق الإنسان، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية. وصارت تمارس ضغوطاً على دول العالم الثالث تؤدي في محصلتها إلى تهميش تلك الدول في المحافل الدولية والقضاء على حضارتها وعقائدها وثقافتها الدينية والاجتماعية لتسيطر على الحضارة الغربية على هذه الدول مجتمعة^(١).

ويحاول الغرب الآن وسيظل يحاول دعم مكانته العظيمة والدفاع عن مصالحه بواسطة تعريف هذه المصالح بأنها مصالح المجتمع العالمي، ولقد أصبحت تلك العبارة اسماً مركباً يلفظ ويحل عبارة (العالم الحر) لاختفاء الشرعية العالمية على الأفعال التي تعكس مصالح الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، وعلى سبيل المثال يحاول الغرب الآن دمج اقتصاديات المجتمعات اللاغربية في نظام اقتصادي موحد يهيمن عليه هو فبواسطة صندوق النقد الدولي ومؤسسات اقتصادية أخرى يعمل الغرب على دعم مصالحه الاقتصادية ويفرض على الأمم الأخرى السياسات الاقتصادية التي يراها مناسبة^(٢).

فقد أثارت العولمة بمفهومها الكثير من الجدل في الفهم والطرح والتحليل، وقد اختلفت بناء على ذلك الآراء النظرية والفقهية ما بين مدح وقدح وما بين ترحيب بها وكرهية لها^(٣). ويرى كثير من الكتاب أنه من الصعوبة بمكان تحديد الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي كتاريخ بداية العولمة، بل لها حدودها التي تمتد إليها في فترات سابقة سيما فيما يخص بعض مظاهرها باعتبار أن العولمة هي ظاهرة وأن الظواهر لا يمكن إسنادها إلى تاريخ محدد معين بالذات^(٤).

(١) تحديات العولمة الاقتصادية، د. عبد الوهاب عثمان، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص ٤.

(٢) صدام الحضارات، صموئيل هنتجتون، ترجمة عباس هلال، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦م، ص ٢٧ وما بعدها.

(٣) أصل العولمة يرجعه البعض إلى أن العالم سيكون قرية واحدة وفقاً لما أطلقه عالم الاتصال مارشال ماكولهان بفضل وسائل الاتصال، فيما يرى أن أصل العولمة يرجع إلى الفكر الفلسفي الألماني الذي توجه المفكر الألماني هيجل في مقولته الشهيرة حول الدولة بأنها "الدولة العالمية المنسجمة" التي تتعدم فيها التناقضات الأيديولوجية وتطبق حقوق الإنسان كأسى صورة للدولة العالمية الإنسانية، انظر العرب والعولمة، محمود عبدالفضيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨م، ص ٣٩، العولمة في فكر واقتصاد وعصر الدولة، محسن أحمد الخضير، القاهرة، بدون، ص ٣٣.

(٤) العرب والعولمة، نايف علي عبيد، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢١، ١٩٩٧م، ص ٥٠.

ومن هنا فمن الصعوبة بمكان تحديد زمان محدد لولادة العولمة في واقع الحياة الثقافية أو الاجتماعية أو السياسية (القانونية)، وهل هي ظاهرة حياتية قديمة أم جديدة؟، ثم هل العولمة قائمة فعلاً أم أنها مجرد ظاهرة تاريخية قيد الولادة ولم تكتمل بعد معالمها المميزة؟^(١).

إن مفهوم العولمة بصورته الواسعة لا يمكننا ضبطه في تعريف واحد جامع شامل مانع كما الحال في الدراسات النظرية وفقاً للمنهج العلمي المتعارف عليه وذلك يرجع إلى طبيعة هذه العولمة التي وصفها بعض الكتاب بأنها كالتنين^(٢) ووجه الشبه هو أن للنتين رؤوس كثيرة كما للعولمة مفاهيم كثيرة متعددة يمكننا إيجازها فيما يلي:

أولاً: مفهوم العولمة الاقتصادي والتجاري هو ما يتعلق برؤيتها حول توحيد الأسواق وتحريرها بمعنى إسقاط كل الحواجز والقيود التي على رؤوس الأموال والمضاربات والأوراق المالية لتتيح لها الحركة بدون تدخل من السلطات الوطنية من جمارك وعوائد سيادية إلا بالقدر الذي تسمح به المؤسسات والمنظمات مثل منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، وذلك بقصد توحيد هذا السلوك التجاري والاقتصادي وفقاً لحضارة واحدة لا غير مع إهمال الآخر^(٣).

ثانياً: العولمة المعلوماتية أو عولمة الاتصال: وهي تهدف إلى جعل العالم كتلة واحدة بحيث يعرف سكانه ما يحدث لديهم وما يحدث للآخرين بحكم ثورة تكنولوجيا الاتصال المتاحة الآن ولكن هذه المعلومات يتم تداولها وفقاً لقيم إعلامية محددة وفقاً لثقافة وحضارة واحدة^(٤).

ثالثاً: العولمة السياسية: ونعني بنها ظهور شخصيات قانونية في المحيط الدولي لا تخضع لسلطان وسيادة الدولة التي توجد فيها مثل الشركات متعددة الجنسية ومنظمات العمل الطوعي والمدني ومنظمات حقوق الإنسان فهذه المنظمات ليس لقانون أو حكومة الدولة التي توجد فيها أي دوراً أو رقابة عليها، ما أنشأ ما يسمى بالتدخل في شئون الداخلية للدولة وانتقاص

(١) العولمة ماهيتها، نشأتها، أهدافها، الخيار البديل، محمد سعيد، دار البيارق، عمان، الأردن ١٩٩٨م، ص ١١ وما بعدها.

(٢) ذلك التشبيه يرجع إلى قصة الفيل في المثل الهندي والتي مغزاها (أن جماعة من العميان جلسوا حول فيل وطلب منهم أن يلمسوه ثم يصفوا ما لمسوه، فالذين لمسوا خرطومهم وصفوه بأنه لين ومرن وطويل، والذين أمسكوا برجله يصفونها بأنها رجل عظيم ضخم، ومن أمسك بظهره يصفوه كأنه سطح واسع عريض ممتد، والذين أمسكوا بعجزه يصفوه وصفاً يناسب ذلك وهكذا.. ثم أدركوا أنهم إزاء ظاهرة متعددة الجوانب والزوايا وقالوا عموماً أنه يشبه التنين من حيث أن لرؤوس كثيرة، انظر فلسفة حوار الحضارات، بروفييسور زكريا بشير إمام، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص ٧٦.

(٣) الجات والعالم الثالث "دراسة تفويمية للجات الإستراتيجية المواجهة"، د. عاطف السيد، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية ١٩٩٩م، ص ٧.

(٤) انظر حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، د. عبدالله صالح أبوبكر، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص ٤٠.

السيادة الوطنية. بل تحكمها قوانين و اتفاقيات دولية مستند إلى ثقافة وحضارة محددة بالذات وليس للآخرين يد فيها^(١).

رابعاً: العولمة الثقافية: ويقصد بها أن تتوحد كل شعوب العالم كنمط ثقافي موحد وهو النمط الليبرالي الرأسمالي الغربي، وتسعى هذه العولمة لكي تذوب كل المجتمعات الثقافية في العالم في هذا النمط سيما النمط الأمريكي، ومن هنا جاءت العولمة بمعنى "الأمركة"^(٢). وهو يستهدف هويات الشعوب اللاغربية في أفريقيا وآسيا والعالم الإسلامي بوجه أوسع ويسعى لامتصاصها والالتفاف حولها وأهم مظاهره هي التشبه بالنمط الثقافي في المأكل والمشرب والملبس..إلخ.

خامساً: العولمة الاجتماعية: وتتخلص هذه النمطية في إقصاء الدين من واقع الشعوب أو ما يسمى بالعلمانية أي علمنة الشعوب وذلك لأن الفكر الليبرالي الغربي يسعى بعد انتصار الدولة على الكنسية في صراعها الطويل في القرون الماضية إلى إقصاء الدين عن واقع الشعوب وحياتها. ومن هنا ظهرت العولمة في نمطية الزواج وشئون الأسرة وسلوك الأفراد على نسق بعيد عن المعتقدات والديانات المختلفة وتسعى وسائل العولمة هنا إلى الترويج لهذا الفكر باعتبار أن الأديان هي قيود مكبلة للحريات الشخصية في هذا الباب، ومن هنا ظهرت الإباحة الجنسية والدعوة للإجهاض تحت مسميات قانون حقوق المرأة وحرّياتها ومساواة الرجل بالمرأة، وقوانين حرية الزواج ولو من المثل؟!..إلخ. وتتجاهل العولمة السيادة الوطنية للدول عندما تسن القوانين وتقرضها على الدول قهراً وقسراً^(٣).

مما سبق فإن العولمة بصورها المختلفة وأنماطها لا تخرج عن كونها حالة من حالات تجاوز التعددية إلى توحيد السلوك في كل العالم على نسق واحد، ومن وجهة نظر واحدة، فهي تريد للعالم أن يتوحد في كل شيء في التجارة، في الصناعة، في الاتصال ووسائله وثقافته، في السياسة، في الاقتصاد في التشريع والقانون..إلخ، ولكن غير مفاهيم واحدة مستقاة من حضارة واحدة هي حضارة الغرب فقط، وقد استعانت العولمة في تنفيذ ذلك بمؤسسات ومنظمات خادمة لها يمكن تسميتها بمنظمات ومؤسسات العولمة.

(١) انظر صراع الحضارات، صموئيل هنتنجتون، العرب والعولمة، مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨م، ص ٧١.

(٢) حوار الحضارات، زكريا بشير إمام، ص ٧٧.

(٣) انظر العولمة والعولمة المضادة، د. عبدالسلام السدي، شركة مطابع لوتس بالعاجلة، بدون تاريخ، ص ١٩١.

أما **عولمة التشريعات** فنقصد بها أن صور العولمة التي رأيناها تحتاج إلى قوانين وتشريعات تنظم هذا التتميط وهذه القوالب المختلفة لتنظيم العولمة وفرضها على العالم بقوة قانونية وبصورة فجة وقاسية^(١) ابتداءً من النظم واللوائح التي تتعلق بمؤسسات العولمة ومفاهيمها المختلفة ومصادرها التشريعية ونطاق تطبيقها وأثرها على الدول والتشريعات الوطنية الموجودة داخل الدولة وأثرها على الإنسان أينما وجد. ذلك لأن العولمة تؤثر تأثيراً كبيراً على القوانين والتشريعات من حيث توحيد التشريعات وتوحيد المصطلحات والمفاهيم القانونية وذلك لأنها تؤدي إلى تنشيط وتفعيل التشريع الدولي الذي ينظم العلاقة بين الدول مجتمعة وداخل الدولة الواحدة ويؤطر العلاقة بين الفرد والدولة مما أدى إلى وجود مراكز قانونية جديدة ومفاهيم جديدة اقتضتها فكرة التضامن بين الشعوب^(٢).

ومقتضى فكرة العولمة أن القوانين والتشريعات التي توجد داخل الدول وسوف تتلاشى تدريجياً بعد أن تنزوي إلى ركن قصي من جراء تطبيق تشريعات العولمة بحيث يصبح التشريع الدولي هو الأساس وهو المرجع عند الاختلاف مما يؤسس لإيجاد لغة قانونية اصطلاحية واحدة تتحول بالترجيح إلى لغة قانونية وحيدة للعالم لا شريك لها.

وعليه ومما سبق فإنه يمكن تعريف عولمة التشريعات بأنها هي عملية توحيد التشريع في العالم في كل شؤون الحياة المختلفة من خلال مفاهيم حضارة معينة تسود على بقية الحضارات الأخرى دون الاعتداء أو الالتفات لخصوصية تلك الحضارات، وليس صحيحاً أن العولمة هي دعوة إلى التقارب الدولي والتعاون والانفتاح على العالم كما يعتقد البعض بل في الواقع أن هناك فرقاً بين العالمية بمعنى التعاون الدولي والعولمة المقصودة كمصطلح وواقع معاش بأنها تسعى إلى الهيمنة على الآخر في كل مجالات الحياة وتحاول جاهدة لمحوه تماماً ولا يكون في الوجود منه شيء أما العالمية (التعاون الدولي)^(٣) يقوم أساساً على احترام الآخر ومحاورته ومناقشته ومعايشته معه وهو ما يسعى إليه الإسلام وهي تلك الدعوة التي أطلقها ابن خلدون والغزالي حينما وصفوا رسالة الإسلام (بالعالمية). فالعالمية تفتح على العالم وحضاراته المختلفة أبواب الطموح الحضاري المشروع في التعرف على الآخر والأخذ والعطاء معه والتحاور معه والتلاقح إنها طريقة "الأنا" للتعامل مع الآخر بوصفه "أنا" ثانية فالعالمية تجعل الإيثار بدلاً عن الأنانية والأثرة على النفس هي قيمة إسلامية، قال تعالى { وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ

(١) حوار الحضارات، منصور الطلو، منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠٠٧م، ص ٣٤٠.

(٢) آثار الأحكام الأجنبية، منذر كمال عبداللطيف، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد ١٩٨١م، ص ٥.

(٣) العرب والعولمة، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُقْلِحُونَ }^(١)، أما العولمة طموح أناني بحت يريد اختراق الآخر وسلبه خصوصية وبالتالي نفيه من الوجود في العام وتميعه وذوبانه في "الأنا" أو تهميش للآخر على أدنى الفروض.

(١) سورة الحشر، الآية (٩).

المبحث الثاني

صراع الحضارات أم حوار الحضارات!؟

لقد شاعت مصطلحات صراع الحضارات وحوار الحضارات مما يوهم البعض أن المسألة لا تخرج عن الصراع الذي لا يقبل الحوار أو الحوار الذي لا يقبل الصراع ولكن في تديرنا أنه يمكن أعمال الحوار بجانب الصراع والصدام إذا كان منهج الحوار واضحاً كما هو عليه الحال في الإسلام.

والمعلوم أن التباين والتباين بين الأشياء هو سنة ربانية ومعجزة كونية أرادها الله في هذا الكون إلى يوم الدين، وفي هذا التباين والاختلاف دليل استمرار للحياة، قال تعالى ﴿مِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾^(١)، وقال تعالى ﴿لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * لَا مِنْ رَحْمِ رَبِّكَ وَكَذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا﴾^(٣)، فهذه السنة في اختلاف باقية ودائمة وثابتة بل هي من فطرة الله الذي خلق عليها هذا الكون، قال تعالى ﴿فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾^(٤). ومن أهم السنن بين الحضارات والشعوب والتي ستنظّل باقية هو النقاء هذه الحضارات واتصال بعضها ببعض أما عن طريق الصداقة والمحبة والود وأما عن طريق الصدام والاحتراب والغزو والتحاور، فكل أمة وحضارة ابتلاها الله بحضارة أخرى حتى يحدث التدافع ويتحقق وعد الله من خلال هذا الابتلاء، قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾^(٥).

إذن فلا مناص من لقاء الحضارات وتصادمها وتحاورها هكذا سنة الله في الخلق ولكن سبيل النجاح التي أرادها للبشر في هذا الابتلاء هو المنهج الذي تستخدمه هذه الحضارات المختلفة في إدارة الحوار واللقاء بين الحضارات وكيفية تنظيم حقوق كل حضارة مع أخرى إذا

(١) سورة الذاريات، الآية (٤٩).

(٢) سورة هود، الآيتان (١١٨-١١٩).

(٣) سورة الحج، الآية (٤٠).

(٤) سورة فاطر، الآية (٤٣).

(٥) سورة الفرقان، الآية (٢٠).

حدث الحوار أو التصادم أو الصراع وفي تقديرنا فإن الحق عزّ وجل جعل هذا المنهج متروكاً للبشر حتى تكتمل الغاية من قوله تعالى ﴿وَنَبِّئُكُمْ بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً وَإِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾^(١).

فقد أوضح الحق عزّ وجل أن النجاح في إدارة الحوار مع الآخر وفي توظيف لقاء الحضارات وفقاً لما يرضى الله عزّ وجل ويخدم الغاية من خلق البشر في هذا الكون هو مفتاح السعادة الدنيوية والأخروية والصلاح، فالمنهج الذي ذكرناه آنفاً يختلف باختلاف الحضارات، قال تعالى ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا﴾^(٣).

فمنهج الإسلام في الحوار هو الالتقاء مع الآخر ويقوم ذلك على ما هو مشترك لخدمة الإنسانية ولا يتعارض مع الإسلام ورسالته فهو أمر يجب الالتفاف حوله وتقويته بين المسلمين وغيرهم متى ما كان فيه إسعاد للبشر ولا يخالف الإسلام في شيء، أما ما كان من قبيل الخصوصية الحضارية للأمة الإسلامية وثوابتها فالأصل أن الأمة تحافظ عليه ولا تتنازل عنه أبداً لأن فيه صون لهويتها وتميزها واستقلالها وقبل هذا كله فيه مرضاة للرب ومصالحة للبشر لأن الإسلام بني على تحقيق مصالح الإنسانية جمعاء عرف ذلك من عرف وجهه من جهل.

هذا المنهج في الحوار مع الآخر في الإسلام يبين ويكشف عن ملامح الحضارة الإسلامية بصورة قطعية لا رجعة فيها، وقد أثبت التاريخ الإسلامي أن الأمة الإسلامية التقت بالحضارة الأخرى مثل اليونانية والفارسية ولكنهم لم يكونوا مجرد نقله ولكنهم أضافوا للأصول التي نقلوا عنها وابتكروا منها لأنهم كانوا ينظرون بعين إلى تلك الحضارات التي أخذوا عنها وبالعين الأخرى ينظرون إلى التعاليم الإسلامية^(٤).

ويقول دكتور محمد عمارة: (التقاء الحضارات وهو معلم من معالم التاريخ الحضاري وتفاعل هذه الحضارات عندما تلتقي، هو قدر لا سبيل إلى مغالبتها أو تجنبه لكنه دائماً وأبداً وفق هذا القانون الحاكم التمييز بين ما هو مشترك إنساني عام تفتح له الأبواب والنوافذ بل ويطلبه العقلاء ويجدون في تحصيله، وبين ما هو خصوصية حضارية يدققون في حذر بقصد استلهامه وتمثله ويعرضونه على معايير حضارتهم لفرز ما يقبل منه ويتمثل، من ذلك الذي يرفضونه لما فيه من تناقض مع هويتهم الحضارية وقيمهم الاعتقادية)^(٥).

(١) سورة الأنبياء، الآية (٣٥).

(٢) سورة المائدة، الآية (٤٨).

(٣) سورة البقرة، الآية (١٤٨).

(٤) الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية، توفيق الطويل، ص ١٥١.

(٥) الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟، للدكتور محمد عمارة، طبعة الأزهر ١٩٨٨م، ص ٢٠٥ "بتصرف".

ولكن هل هذا المنهج تستخدمه الحضارات غير الإسلامية؟! إن الواقع يقول أن الحضارات الأخرى قد يغلب عليها فكرة صراع الحضارات بدلاً عن ذلك وهو ما انعكس على الحضارة الغربية حينما تعمل مناهجها في الحوار مع الآخر، يقول رجا جارودي: (إن الغرب يعتقدون أنهم يملكون الحقيقة المطلقة وإن من واجبهم أن يفرضونها على الآخرين بحجة أن هؤلاء غير متحضرين وجاهلين وهذا ما لم يتوقف عنه الغرب منذ خمسة قرون متواصلة)^(١).

هذا المنهج يتأسس على فكرة القوة المالية والهيمنة على الآخر وهذا المنهج ذكره فرانسيس فاكوباها في كتابه "نهاية التاريخ" حيث أراد أن يصور للعالم أن التاريخ قد انتهى بسيادة الديمقراطية الغربية وانتهاء الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي الشرقي وما على العالم كله إلا التوجه طائعاً مختاراً لينعم في أجواء الديمقراطية الليبرالية الغربية، وذهب هنتجتون إلى بلورة كل هذه الظاهرة لصراع الحضارات وحوارها في مصطلح جديد أسماه (صدام الحضارات) وهو الذي استقي منه البحث جزء من اسمه. ويعني مصطلح صدام الحضارات عند هنتجتون تصور محدد يقضي بأن العالم الغربي كيان حضاري رفيع تحيط به مجموعة حضارات مختلفة عنه ومعادية له، ويضع احتمال قيام صراعات رئيسية عالمية ليس حول الاقتصاد والايديولوجيا ولكن بين المجموعات والطوائف الدينية والثقافية التي تنتمي إلى الحضارات الأخرى، ويؤدي هذا الصدام إلى تحطم النظم والدول والبلدان وتشرذمها، وقد قسم هنتجتون العالم إلى سبع مجموعات حضارية هي الحضارة الصينية واليابانية والهندوسية والإسلامية والغربية والحضارة الأمريكية اللاتينية والحضارة الأفريقية، ويرى من وجهة نظره أن التصادم بين الحضارات يكون على مستويين: الأول هو الصراع بين مجموعات متجاوزة والثاني صراع كبير بين دول تتنافس على قوة اقتصادية أو عسكرية مطلقة، ويرجع هذا الصراع إلى بداياته نحو ألف وثلاثمائة عام، ويرى أن جوهر الصراع هو ما بين الحضارة الغربية التي يمثلها وبقية هذه الحضارات الستة هو القوة المادية والهيمنة الاقتصادية للحضارة الغربية، وأنه في ظل توافر هذا الصدام فلا ضمان لاستقرار السلام في العالم بعد سقوط المعسكر الاشتراكي الشيوعي إلا بتكريس سيادة النظام الغربي كنظام كوني بدليل يستأصل بقية الحضارات الأخرى التي يجب عليها لزاماً وقانوناً الذوبان في الحضارة الغربية وفقاً للعولمة ومؤسساتها المختلفة من أمم متحدة وصندوق نقد دولي.. الخ^(٢).

إن صراع الحضارات كمفهوم فلسفي جديد بناه منظروه على أسس أن الحركات الإسلامية قد تزايدت وأن النمو السكاني في البلدان الإسلامية والآسيوية كالصين والهند يهدد

(١) الحوار الإسلامي المسيحي، للأستاذ محمد السماك، ص ١٩١.

(٢) انظر صدام الحضارات، هنتجتون، ص ١٩ وما بعدها.

الحضارة الغربية سيما إذا أتحّد المسلمون مع الهنود والصينيين والحضارات الأخرى في مواجهة الغرب مما يحتم الصراع بين الحضارة الغربية والدول الإسلامية والحضارة الكنفوسيسوية^(١)، وتدعو فكرة صدام الحضارات إلى شن الحرب على كل الثقافات التي تختلف وتتباين مع ثقافة الغرب وتدعو كل الثقافات اللاغربية أن تنتمط وفقاً للنمط الغربي في الحياة في كل جوانبها من مأكّل ومشرب وموسيقى وطريقة تفكير.. إلخ، فلا يحق لأيّ شعب أن تكون له هويته الثقافية أو خصوصيته الحضارية الخاصة به وعلى كل الشعوب أن تستنسخ شخصية الغرب وتنمطها بالقوة واعتناقها تعسفاً وتسلطاً وهيمنةً، وفي ذات الوقت تعتبر كل ثقافة أو حضارة تتعارض مع حضارة الغرب مختلفة وراعية للإرهاب ويجب على المجتمع الدولي قهرها وردّها إلى جادة طريق الحضارة الغربية وإلباسها ثوب مبادئ تلك الحضارة قسراً وبقوة القانون كما يزعمون.

وبالرغم من أن صدام الحضارات راج في التسعينات من القرن الماضي فإن مصطلحات مثل الديمقراطية والعولمة والإرهاب والمجتمع الدولي تعتبر أفكاراً وتشكل الأساس لأطروحة صدام الحضارات من الجانب النظري لها فقد انتقد مبدأ صدام الحضارات من قبل بعض الباحثين والمفكرين بانتقادات كثيرة يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

يرى المفكر الفرنسي جورج لابيكا أن ما يسمى بصدام الحضارات ما هو إلا نتاج تناقضات داخل كل كيان فيه تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية كثيراً ما أهملت واقع التعتميم عليها بينما يدور الحديث عن الخلافات والمواجهات الثقافية أو الدينية ويؤكد أن الخطر الذي نواجهه اليوم ليس خطر الصراع بين الحضارات وإنما خطر سيطرة حضارية واحدة على كل الحضارات الأخرى وهو خطر قوة واحدة تسيطر على كل العالم اقتصادياً وعسكرياً ومن المؤسف أن الحضارة المقصودة لا تسعى إلا للربح فقط وللمزيد منه^(٢).

ويرى علي أولملي أن مقال هنتجتون الحامل النظرية يحتوي على (دعوة صريحة مخططة لضمان تفوق الغرب أمام مستقبل يضمّر تعدد القوى وتصادم الحضارات)^(٣).

ويرى آخرون^(١) أن أطروحة صدام الحضارات تقتفر إلى الموضوعية العملية لأنها تدعو إلى الصراعات، وتدق طبول الحرب وتغذي الكراهية والعداوة ضد كل من يقف في

(١) المرجع السابق، ص ٢٧.

(٢) صراع الحضارات أم حوار الثقافات؟، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

(٣) عن صدام الحضارات مرة أخرى، علي أولملي، جريدة العلم، الرباط، عدد ٥ مارس ١٩٩٦م.

وجهة الحضارة الغربية، وبذا تخالف قانون التأثير والتأثر بين الحضارات المختلفة وتتجاهل هذه الأطروحة تأثر الحضارات بعضها البعض سيما تأثر الحضارة الإغريقية القديمة في اليونان بالحضارة الشرقية القديمة كالحضارة المصرية القديمة وفارس والهند والسند والصين كما تتجاهل تأثر الحضارة الإسلامية بالحضارة الفارسية والإغريقية والهندية والصينية سيما في فترات حكم هارون الرشيد وابنيه المأمون والأمين، بل نتجاهل أثر الحضارة الإسلامية على أوروبا في جنوب إيطاليا والأندلس ونتقاضى عن استفادة الحضارة الغربية من الفلاسفة المسلمين أمثال ابن رشد والغزالي وابن رشد وغيرهم^(٢).

ونحن نرى أن أطروحة هنتجتون تكشف عن نزعة مركزية بغيضة لا تعترف بالآخر مطلقاً وترى أنه لا يستحق لقب الحضارة أو التمدن بل يستحق الاحتقار والتهيمن والإقصاء دون وجود أي مبررات أخلاقية أو فلسفية أو قانونية تدعم هذه النزعة بل أن القول بنهاية التاريخ يقلل من شأن الاحتمالات المستقبلية التي تروج لها مادام المنطق والسياسة لكل منهما طريق خاص، وظروف التاريخ لا يستطيع أحد التنبؤ بها بفرضية واحدة.

إن الحوار مع الحضارات هو البديل لصدام الحضارات فبدلاً من الاقتتال والاحتراب تكون الحاجة ماسة للرجوع إلى أقدس الوسائل للطول عن طريق العقل والرجوع إلى الرشد بقصد التعايش بين الحضارات المختلفة في هذا الكون، واستفادة كل حضارة من الأخرى وهذا هو جوهر طرح الإسلام لحل مشكلات الحضارات عبر الأزمان والتاريخ، وقد حرص على هذا الحل وشجع عليه المفكر الفرنسي رجاء جارودي قبل أن يعتنق الإسلام حينما يرى أن بناء المستقبل الإنساني رهين بالتشاور والحوار اللازم لضمان مشروع كوني جامع يضع شرطاً أساسياً لتحقيق هذا الحوار الذي لا يمكن أن يكون حواراً حقيقياً وناجحاً (إلا إذا اعتبر الإنسان الآخر والثقافة الأخرى جزءاً من ذاتي يعمر كياني ويكشف لي عما يعوزني) فهذا المفكر الفرنسي المسيحي وقتها كان ينشد طلب حوار حقيقي بين الحضارات^(٣)، وبعد أن اعتنق الإسلام يقول (أنه لا يوجد أي خيار آخر - في عصرنا - غير الحوار أو الحرب) هذا الحوار يقتضي الوعي بالذات والوعي بالحاجة إلى الآخر.

في تقدير الباحث إن البديل لصدام الحضارات هو حوار بين الحضارات المختلفة في هذا الكون بغية الوقوف على طبيعتها وتبادل وجهات النظر بحيث يقوم هذا الحوار على مبدأ

(١) فلسفة حوار الحضارات، بروفيسور زكريا بشير إمام، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) Barrard Levis, Islam in History, Alcove Press Limited Pub 1973, p92-100.

(٣) حوار الحضارات، روجيه جارودي، ترجمة عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م، ص ٩٣-٩٤، ص ١٨٦، ص ٢٦٩، ص ٢٧٧.

تكافؤ الشعوب في حقها الإنساني باعتبار أن الخالق عزّ وجلّ قد خلق الإنسان في أحسن تقويم فلاشترارك في الإنسانية هو أساس ذلك الحوار بغض النظر عن ما تمتلكه هذه الحضارة أو تلك من إمكانات مادية أو بشرية.. إلخ بشرط أن يتأسس ذلك الحوار على أن يتقبل كل من الطرفين حقيقة الطرف الآخر ويكن له الاحترام في ذاته وواقعه وفي فكره وفي اعتقاده وأن يستمع كل طرف للآخر ولا وجود لطرف سامع فقط دون أن يبدي رأيه كما هو الحال في الحضارة الغربية.

إن المنهج الإسلامي في الحوار بكل مقوماته هو البديل الناجح لصراع الحضارات بغية الوصول لتحقيق التعايش السلمي بين الشعوب وبين المجموعات البشرية المتعددة الثقافات واللغات والألوان مما يؤدي الوصول إلى تحقيق المصالح المشتركة للإنسان في هذا الكون.

قال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾^(١)، وقال تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾^(٢)، وقال تعالى ﴿لَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * لَا مِنْ رَحْمٍ رَبِّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لِأَمْلَانِ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾^(٣)، وقال تعالى ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْفِرُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾^(٤) وقال تعالى ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(٥)

فلكل إنسان الحق في تحديد هويته وخصوصيته الفكرية والحضارية التي ينتمي إليها مع الاعتراف بالتعددية الأثنية والثقافية والدينية للآخرين وقبولهم على ما هو عليه. مع ضرورة السعي الجاد لإيجاد فكر وثقافة مشتركة رغم التعددية والخلاف ولاشك أن هذا الفكر وتلك الثقافة المشتركة هي مصالح البشرية في السكنى والسكنى في كوكب الأرض في جو من الأمن والرخاء والاستقرار والسلام.

المبحث الثالث

عولمة التشريع أم تشريع الحوار؟!!

(١) سورة الحجرات، الآية (١٣).

(٢) سورة الروم، الآية (٢٢).

(٣) سورة الروم، الآيتان (١١٨-١١٩).

(٤) سورة يونس، الآية (٩٩).

(٥) سورة البقرة، الآية (٢٥٦).

لقد تقدم بنا أن عولمة التشريعات هي ذراع العولمة الأيمن ذلك أن العولمة حينما ظهرت كمبدأ ونظرية تقوم في الأساس على توحيد النمط والسلوك وفق منظور حضاري محدد ومعين وهو منظور الفكر الغربي لكل مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وقد جعلت العولمة من القانون السلاح الفعال لترسيخ مبادئ العولمة وابتدعت لذلك القانون مؤسسات تفرخ التشريعات وتسنها تحت عباءات تلك المؤسسات ومن ثم تفرض هذه القوانين والتشريعات على كل الدول المختلفة وعلى كل الحضارات دون مراعاة لخصوصياتها حتى صارت العولمة في تطبيقاتها تروج بانتهاء الشعور بالدولة والوطن والأمة، فالعولمة هي عالم من دون أمة عالم من دون حضارات مختلفة عالم من دون وطن أنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية^(١). عالم الفاعلين وهم المسيطرون على المفعول بهم وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات والقوانين المفروضة عليهم قسراً وجبراً عليهم وبقوة القانون.

فالعولمة التشريعية تقفز فوق الدولة ونظامها والوطن والأمة فوق كل الحضارات إلا الحضارة الغربية فهي تريد أن تجعل التشريعات والقوانين الوطنية والأممية التي بدخل الدولة والوطن في ركن قصي في سلة المهملات بحيث يحل محل هذه التشريعات تشريعات العولمة الجاهزة فهي بالتالي تنزع ملكية الشعوب والأمم وحققها في اختيار تشريعاتها التي تريد وتجعلها أمام قبول تشريعات العولمة أو مجابهة صراع لا نهاية له يبدأ بتجويع الأمم والشعوب وينتهي بقوة الحروب الأهلية أو السلاح والدمار ولا مكان في كل ما سبق للحوار وحتى لا تخرج هذه الدراسة من جانب التشريع وعولمته فسنذكر على سبيل المثال لا الحصر نماذج من عولمة التشريعات في ظل الحضارة الغربية الحالية وهي:

الأنموذج الأول: عولمة التشريعات التجارية والمالية والنقدية:

إن من المناسب التأكيد على أن دور المنظمات والمؤسسات العالمية القائمة على إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديد من خلال ضبط ومراقبة السياسة النقدية والمالية والتجارية من شأنه أن يحقق نوعاً من النمطية والانسجام في القواعد المستخدمة بالبيئة إلى مختلف دول العالم فضلاً عما يوفره من إزالة (القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين دول العالم)^(٢)، وبذلك تصبح هذه المؤسسات والمنظمات أداة ووسيلة فاعلة في تحقيق عالمية الاقتصاد وذلك من خلال تشريعات عالمية كثيرة منها التشريع المالي والتشريع التجاري.

(١) قضايا في الفكر المعاصر، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ١٩٩٧م، ص ٢٠.

(٢) انعكاسات العولمة على الجوانب القانونية والتشريعية للدول، د. بابكر الشيخ، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص ٤٣.

فالتشريع النقدي: وهو التشريع الذي يضبط سلوك الخاص بسعر صرف العملات وحركة النقد الأجنبي بين الدول والتحويلات البنكية، ومصادر تمويل المشروعات في الدول المختلفة ومصادر تمويل العجز والسياسات النقدية التي تتخذها الدول على تصحيح نظام النقدي فبهذا التشريع استطاعت العولمة أن تجعل صندوق النقد الدولي وقوانينه وتشريعاته المختلفة هي التي تحرس كل التشريعات النقدية في كل دول العالم المختلفة لدرجة لا تستطيع دولة ما أياً كانت أن تخرج عن سياسات صندوق النقد الدولي وليس أمام كل دول العالم الآن إلا قبول تلك التشريعات والسياسات التي تصدر بموجبها وإلا كانت هذه الدولة محل عقوبات نقدية واقتصادية بموجب هذه التشريعات ذات الصبغة الدولية وهي ذات التشريعات التي لا تسمح لأي دولة أو حضارة أو عقيدة دينية أو مجتمعية أياً كانت أن تناقش خصوصياتها الحضارية أو الدينية سيما إذا تعارضت مع تشريعات العولمة النقدية^(١) بل تجاوزت العولمة كل ذلك وجعلت منظمة التجارة العالمية تعد مشروعات قوانين للاستثمار الأجنبي وتطرح فكرة إنشاء قانون عمل دولي وإلى جانب هذه السلطة التشريعية التي تمارسها المنظمة توجد لها سلطة قضائية للفصل في المنازعات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الجات ١٩٩٤م (وتتعلق هذه الاتفاقية بنظام التجارة الدولية وتعريفاتها بين الدول الأعضاء وهي بالضرورة تتماشى مع الدول غير الأعضاء) وتسمى هذه السلطة القضائية بالتحكيم ولكن أفرادها يسمون بالقضاة، كما أن هذه الهيئة تحتكر أعمال التحكيم التجاري الإلزامي بنص الاتفاقية ولها شرطه إذ تنص الاتفاقية على لجان فحص الأداء والالتزام بأحكامها أن تفتش في شئون كل عضو في المنظمة مرة كل خمس سنوات وبذلك تضع العولمة التشريعية يدها على كل اختصاصات الدول والشعوب وفقاً لهذه القوانين^(٢).

وفوق ذلك فإن العولمة الاقتصادية قد جاءت بالتشريعات التجارية والاقتصادية والنقدية في شكل مؤسسات واتفاقيات تنظم كل ما يتصل بالعمل التجاري والنقدي والاقتصادي بحيث لا تستطيع أي دولة في العالم أن تخالف أحكام هذه الاتفاقيات سواء كانت طرفاً موفقاً فيها أم لا، ومن أهم هذه الاتفاقيات والمنظمات ما يلي:

١/ منظمة التجارة العالمية^(٣):

(١) تحديات العولمة الاقتصادية، د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم ٢٠٠٥م، ص ٦.

(٢) انظر الجات والعالم الثالث، د. عاطف السيد، ص ٧٣، العرب والعولمة وقائع ندوة مركز دراسات الوحدة العربية، مقال د. إسماعيل صبري عبدالله، ص ٣٦٥.

(٣) تعود نشأة هذه المنظمة إلى بدايات القرن العشرين حينما اقترح كورديل على مجلس النواب الأمريكي في أثناء الحرب العالمية الأولى إنشاء مثل هذه المنظمة وتجددت الفكرة في المؤتمر الاقتصادي العالمي عام ١٩٢٧م والمؤتمر الدولي السابع للدول الأمريكية عام ١٩٢٣م ثم حددت الفكرة

وتحتوي هذه المنظمة على اتفاقيات عديدة ترتبط بالعمل التجاري في كل العالم وأهم الاتفاقيات هذه ما يلي:

- أ- اتفاقية تريمس^(١): وتعني اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة.
 - ب- الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات - (جاش): وهي تتعلق بخدمات التأمين والمصارف والمعلومات والاتصال والتعليم والتدريب.
 - ج- الاتفاقية المنظمة المعنوية المتصلة بالتجارة (التربس): وهي تتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بإبداعات العقل البشري.
- وتضم حقوق المؤلف وبراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وتعتبر هذه الاتفاقية مكملة لاتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية التي طورتها منظمة الملكية الفكرية (وايبو)^(٢).

ومما سبق يتضح بجلاء أن منظمة التجارة الدولية تحاول أن تجعل العالم في حقل قانوني واحد يعمل على إزالة الحواجز القانونية أمام حركة رأس المال في السوق العالمية ولضمان تطبيق هذه الاتفاقيات المرتبطة بعمل منظمة التجارة الدولية أسست المنظمة هيئة لحسم المنازعات بحيث تكون لها السلطات اللازمة لتشكيل اللجان الخاصة بالتحكيم أو التوفيق وطرق الاستئناف وغيرها من الإجراءات. وساعد في سيطرة منظمة التجارة العالمية التنسيق الكامل بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يتعلق بتسيير دفة العمل التجاري والاقتصادي والتكليف الجبري لأنظمة الدول الداخلية سواء كانت من أعضاء المنظمة أو من غير الأعضاء مما جعل الدول ليس أمامها خيار سوي الانصياع لما تتطلبه العولمة ويجب عليها مراجعة تشريعاتها الداخلية لتتواءم وتتوافق مع تشريعات منظمة التجارة الدولية، وبذا تكون عولمة التشريعات الانسلاخ من العولمة التشريعية والانفصال عنها مما يعني انعدام حرية القول أو مناقشة هذا الآخر ولو كانت منفعتة حضارياً وعقائداً مع هذه التشريعات الجديدة؟!.

الأنموذج الثاني: عولمة تشريعات الإرهاب والجريمة:

كما سبق وأن العولمة تفتقر إلى التعريف العلمي الدقيق فإن الإرهاب أيضاً من مصطلحات العولمة التي جاءت بصورة مشككة لا يعرف العالم حتى الآن ما هو الإرهاب وبذلك تكون الحضارة السائدة في عالم اليوم هي حضارة هلامية تفتقر إلى الأسلوب العلمي في تحريك

الرئيس الأمريكي روزفلت والبريطاني ونستون تشرشل عام ١٩٤١م، وأنشئت المنظمة مؤخراً في ١٩٤٨م حيث وقعت عليها ٥٣ دولة.

(١) Trade Related Investment Measures (TRIMS).

(٢) دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مركز التجارة الدولية ١٩٩٥م، ص ١٢.

المصطلحات وتعريفها بدقة، فالإرهاب عرفته الأمم المتحدة في قرارات عديدة بأنه هو (جميع الأعمال والأفعال الإجرامية أينما وجدت وأياً كان مرتكبها والتي تعرض للخطر أرواحاً بشرية بريئة أو تؤدي بها، وتهدد الحريات الأساسية وتنتهك بشدة كرامة الإنسان)^(١).

وهناك اتجاه عام بأن المقاومة تختلف عن الإرهاب الذي يعتمد العنف دون الاعتماد على سقف الشرعية الدولية أو القانون الدولي العام وحقوق الإنسان.

وعلى ذلك فإن عدم وجود تعريف للإرهاب قد أحدث جملة من المشكلات تزيد من موضوع الإرهاب ومكافحته وذلك لاختلاف المفهوم للإرهاب فما يعتبر إرهابياً في نظر البعض فهو وطني مناضل أو يتدنر بدثار فضيلة الدفاع عن النفس وزاد الأمر تعقيداً أن بعض القوانين والتشريعات تضيف للأعمال الإرهابية تلك الأعمال التي يكون باعثها دينياً أو أيديولوجياً أو سياسياً. حتى أن كل التجمعات الدينية من أحزاب أو طوائف إسلامية أو يهودية أو مسيحية أو بوذية صارت وفقاً لتشريعات العولمة الغربية هي ضرباً من ضرب العمل الجنائي الإرهابي^(٢).

واضعي السعي لإدانة الإرهاب هو سمة من سمات الحضارة الغربية في الخطاب الإعلامي أو السياسي^(٣)، بل صار إطلاق مصطلح الإرهاب أمراً عادياً في نصوص القانون الدولي وعلى مستوى تشريعات الدول المختلفة وهو أمر عجيب إذ تسعى العولمة لسن تشريعات ضد الإرهاب في داخل الدول المختلفة وتصدر قرارات من مجلس أمن تحت مسمى الإرهاب وتصدر أحكاماً في داخل الدول تحت مسمى جرائم الإرهاب دون أن تعرف ذلك القوانين ما هو الإرهاب، وبذلك تخالف العولمة التشريعية أبسط قواعد القانون وهو مبدأ الشرعية المتمثل في (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص) وهو ما أكدته كل النظم القانونية في الشرائع والحضارات المختلفة، قال تعالى { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً }^(٤).

وبهذا فإن عولمة التشريع في الإرهاب والجرائم المرتبطة به قد أحدثت هاجساً أميناً تحولت بموجبه محاربة الإرهاب إلى أداة ومبرر لفرض السلطة الدولية على الشعوب الضعيفة ومقدراتها واستخدامه كأداة في الصراع الدولي الذي في جوهره يكشف عن صراع بين الحضارات والشعوب الهدف منه إقصاء الآخر ودحره، وصارت الحرب على الإرهاب مطية تستخدمها العولمة في داخل الدول لتحقيق بعض الأجندة والمصالح الضيقة مما يجعل عالم اليوم

(١) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٥٢/٦٠ الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٩٤م، وقرار الجمعية العامة رقم ٥٢/٦٥ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧م.

(٢) الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية، نزيه نعيم شلال، ص ١٥.

(٣) الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، محمد أبو الفتح، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٣٤.

(٤) سورة الإسراء، الآية (١٥).

والحضارة المادية الغربية في حالة خوف مرضي من الآخر بأن يتم صبغة الآخر بالإرهابي حتى صار الخطاب الإعلامي العربي في حالة من الإسلاموفوبيا^(١).

فظاهرة الخوف من الإسلام في تقديرنا تشكل إحدى بؤر الحوار المستقبلي بين الإسلام وهذه الحضارة الغربية، بدلاً من السعي الحثيث نحو تقديم المسلمين والعرب بصورة مفبركة كعدو وخطر إرهابي هدام يهدد الحضارة الغربية كما تصور ذلك آلة الإعلام الغربي اليوم!!.

الأمودج الثالث: عولمة التشريع وكيان الدولة:

إن العولمة تسعى لتنفيذ أفكارها على كل الدول المختلفة بشتى الوسائل والسبل وفي سبيل ذلك يلاحظ أن العولمة تحمل في طياتها صورة لتراجع دور الدولة القطرية المعروفة في عرف القانون الدولي وذلك بانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها وسيادتها شيئاً فشيئاً لمؤسسات أو منظمات محلية داخل الدولة أو خارجها وفي المقابل تنزايد هذه المؤسسات وتتعاظم يوماً بعد يوم.

ولعل أكبر مظاهر تأثر الدولة بالعولمة هو ضعف الدولة ككيان في مواجهة فكرة الشركات متعددة الجنسيات، فكان على الدولة في بداية الستينات وأوائل السبعينات أن ترخي قبضتها شيئاً فشيئاً على الاقتصاد والمجتمع لتحقيق مصالح هذه الشركات^(٢).

ومن هنا تدخلت مفاهيم العولمة لإضعاف التعريف الجمركية لصالح الشركات متعددة الجنسيات وهذه الشركات هي أحد أذرع العولمة بجانب أن العولمة تزداد فيها سرعة النقل والمواصلات وتوسع الأسواق وتزول الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والأفكار من دولة إلى دولة أخرى دون المرور بالقنوات القانونية التقليدية من جوازات وجمارك وتتداخل في ذلك القوانين المختلفة وتتنازع قوانين الدولة مع القوانين الأخرى للدول على مستوى العلاقات الإنسانية أو التجارية، ومن هنا فإن ذوبان الدولة أو انتقاصها يؤدي بالضرورة إلى نشوء وتضخم الشركات متعددة الجنسيات فصارت التشريعات التي تسود داخل الدولة في أغلب الأحيان لم تشرعها تلك الدولة.

وفي المقابل فإن مبدأ سيادة الدولة يعد من الركائز الأساسية لنظام الدولة في تصرفاتها لإرادة خارج إرادتها، ويعتبر هذا المبدأ ذا تأثير كبير على القواعد القانونية للقانون الدولي سيما في تقبل الجزاءات التي يوقعها القانون الدولي على الدولة^(٣). وذلك لأن الجرائم التي تقع داخل إقليم الدولة تخضع لتشريعاتها الوطنية باعتبار أن ذلك يعد من أهم مظاهر السيادة لتلك الدولة

(١) حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، د. عبدالله صالح أبوبكر، ص ٧٧.

(٢) العولمة والدولة، جلال أمين، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٦١.

(٣) الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، السيد العطية، الإسكندرية، مكتبة الثقافة الجامعية ٢٠٠١م، ص ١٣.

في المجال الداخلي، لذا تنظر الدول إلى فكرة وجود محكمة جنائية دولية تختص بالنظر في الجرائم التي تقع داخل إقليمها أنه انتقاص من سيادتها^(١). والواقع أن الدول الكبرى الغربية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتبنى هذا الرأي في المسائل القضائية الجنائية وترفض المصادقة على قانون المحكمة الجنائية الدولية وتنادي هذه الدول باعتبارها راعية الحضارة الغربية وفكرة العولمة بتطبيق أحكام المحكمة الجنائية الدولية على كل النزاعات التي تحدث في داخل إقليم أي دولة أخرى، ومن هنا جاءت العولمة بازواجية المعايير في التعامل مع سيادة الدول على أراضي فجعلت مبدأ السيادة الدولية محروساً بقواعد وقوانين العولمة لبعض الدول الكبار وفي ذات الوقت حرمت هذه القوانين الدول الفقيرة ودول العالم الثالث من التمتع بهذه الميزة القانونية^(٢)، فالعولمة تجعل أشخاص القانون الدولي هم الأفراد والدول والمنظمات الدولية والهيئات الأخرى فهي لا تعتبر بأن الدولة وحدها هي الفرد في المجتمع الدولي ولكنها جعلت مواطن الدولة يتساوي مع الدولة في نفس الصفة القانونية باعتباره شخصاً في القانون الدولي وبالتالي فإن العولمة تخاطب مواطن الدولة بعيداً عن دولته التي ينتمي إليها، وهذا يمثل قمة التهميش والاستبداد والتذويب لمفهوم الدولة المتعارف عليه مما أفرز واقع تطبيقي غير سليم يتمثل في تعدد النظرات القانونية والتشريعية للعولمة جراء حل مشكلات أفراد المجتمع الدولي على نحو من اضطراب المعايير^(٣)، فبينما لا تجعل للمجرم الدولي حصانة في مواجهة القواعد والإجراءات التي تقوم بها المحكمة الجنائية^(٤) تجعل لبعض الدول الحق في الاعتراض على تحقيق العدالة ابتداءً باستخدام حق الفيتو عن تحويل نزاع جنائي دولي إلى المحكمة الدولية.

عليه ومما سبق فإن عولمة التشريعات تؤدي إلى تذويب الدولة وخصائصها القانونية وهذا في حد ذاته يؤدي إلى ضياع الحقوق سيما في ظل اضطراب المعايير الجديدة للنظام الدولي الجديد الذي تحكمه قواعد متغيرة وغير ثابتة بل تنطلق من الأنا دون النظر إلى الآخر وشخصيته وخصوصياته الحضارية في كل الأحوال ودون إعطائه حقوقه بموجب تشريعات العولمة الجديدة إذا كان تتعارض مصالح هذا الآخر مع فلسفة الفيتو والاعتراض سيما إذا اختلفت مصالح الآخر مع مصالح الدول الكبرى من دهاقنة العولمة.

(١) القانون الدولي الجنائي أهم الجرائم الدولية، علي عبدالقادر القهوجي، بيروت، منشورات العربي الحقوقية ٢٠٠١م، ص ٣٤٤.

(٢) حيث تجعل العولمة التشريعية أن لبعض الدول الحق في التمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، فرنسا، الصين، بريطانيا، وتلك الدول من حقها عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي وذلك بمناهضة القرارات قبل صدورها والاعتراض عليها وقتها وموجب قانون مجلس الأمن يجب ألا يصدر القرار.

(٣) الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، السيد العطية، ص ٤ وما بعدها.

(٤) انظر المادة ٢/٢٧ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الحل في تشريع الحوار:

يقدم الإسلام الحل الشافي لمشكلات العولمة الشرعية إذا ما تبني العالم تشريع الحوار مع الآخر ويبقى حوار الحضارات هو الحل لأنه يكون البديل لوسائل وآليات العولمة وشعاراتها الفكرية التي لا يمكن حصرها بصورة دقيقة والتي لا تجعل اعتبار للآخر بأي حال وهي في ذات الوقت تقتصر إلى المنهج العلمي لتحريير مصطلحاتها، فالحوار وحده هو الذي يساعد على تعريف الإرهاب وضبط مصطلحاته وبه يمكن سن تشريعات عالمية وليست "عولمية" تهدف إلى إسعاد البشرية وليس الهيمنة على الآخر وإزاحته، ويؤدي الحوار إلى وقف الحروب الأهلية ويساعد حركات المقاومة المشروعة في الوصول إلى حقوقها فقد أثبتت التجربة أن توطين الإرهاب وكثرته جاءت من النظرة الاستعلائية والدونية التي يشعر بها أصحاب الحقوق مما يؤدي إلى مزيد من الخراب والدمار.

إن تشريع الحوار مع العولمة يقتضي التسليم بأن كل ما جاءت به العولمة لا يعتبر شراً مستطيراً، فقد جاءت العولمة كمنتوج إنساني بفوائد يجب الاستفادة منها سيما في مجالات عولمة الاتصال بين الشعوب والأمم فما من شك أن وسائط الاتصال هي معول بناء وليست معول هدم وتساعد في حصول التعايش الكريم بين بني البشر في هذا الكون.

ومن هنا جاءت رسالة الإسلام منادية بعالمية إسلامية تواجه ظاهرة العولمة وتكشف عن الصحيح منها على أسس من التعايش والتواؤم والسلام العالمي عن طريق الإقناع بالحجة والدليل لا عن طريق الهيمنة بالثقل الاقتصادي والعسكري، ذلك لأن الإسلام لا يعارض الانفتاح على العالم شريطة أن يكون هذا الانفتاح محكماً ودقيقاً واعياً يأخذ الصالح ويرفض ما سواه دون تحقير للآخر ودونما إتباع للآخر دون هدى فالإسلام في فلسفته ينادي بالمشاركة لا السيطرة وفق رؤية بسيطة هي أن تشريع الحوار يكون قائماً على تكافؤ الشعوب في إنسانيتها مهما تباينت مستويات تقدمها أو ما تملكه من إمكانات مادية. وبالإضافة إلى ما سبق فالحوار والقوة يتكاملان ولا تتناقض بينهما وذلك إذا ما وظفت القوة إلى إنجاح الحوار وحراسته من الغوغائية والمذاهب الهدامة التي لا تعترف بأهمية الحوار.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الكرام فقد خلصت هذا البحث على نتائج نوجز منها ما يلي:

- ١- إن الحوار مع الآخر في الإسلام هو منهج أصيل دائم وثابت وبأسس راسخة.
- ٢- تأرجح الحضارة الغربية المادية في مفاهيمها واضطرابها في مناهجها الحضارية يؤدي إلى حالة من الظلم والتهميش للآخر.
- ٣- الحوار الحضاري يعني أن يكون هناك لقاء بين الحضارات المختلفة على أسس من التعاون والتفاعل بغرض الاستفادة بعضها من بعض كما كانت هذه السنة في الحضارات القديمة.
- ٤- إن البديل الناجح من أجل التعايش في هذا الكون هو حوار الحضارات وليس صدامها بغية الاستفادة الحضارات بعضها من البعض الآخر.
- ٥- إن فلسفة عولمة التشريعات التي جاءت بها الحضارة الغربية تقوم على إقصاء الآخر في كل شيء في وجوده وفي خصائصه ومميزاته تتعارض مع الوظيفة الأساسية من التشريع والقانون المعروفة في كل الحضارات.
- ٦- عالمية الإسلام تتميز بالعدالة والتسامح مع الآخر أما العولمة فهي في جوهرها تقوم على إقصاء الآخر وسحقه وتسعى إلى تغليب الحضارة الغربية على كل الحضارات والثقافات الإنسانية بالإكراه والقهر والقوة.

التوصيات:

- يوصي ها البحث بالآتي:
- ١- نوصي باستبدال مفهوم "العولمة" بشكلها الغربي إلى مفهوم "العالمية" لأن العالمية تخدم الجميع والعولمة تجعل البعض مسيطراً على الباقين في خدمة مصالحه الخاصة.
 - ٢- نوصي بضرورة الحوار بين الحضارات والثقافات المختلفة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية مع ضرورة احترام هذه الحضارات لبعض البعض في خصائصها ومميزاتها وواقعها.
 - ٣- نوصي بالدعوى إلى حوار تشريعي عالمي يمهد لاحترام الشرائع والقوانين الخاصة بالأديان والمجموعات الأثنية المختلفة لما يحققه مثل هذا الحوار في تحقيق ثقافة التسامح بدلاً عن ثقافة القوة.
 - ٤- نوصي بتحرير مصطلحات الحوار بين الحضارات وتوحيد معانيها عالمياً في المنطوق والمدلول حتى لا يكون الحوار فاسداً لا طائل من ورائه.

ثبت المصادر

١.	القرآن الكريم
٢.	أثار الأحكام الأجنبية، منذر كمال عبداللطيف، مؤسسة الثقافة العمالية، بغداد ١٩٨١م.
٣.	الإرهاب الدولي والعدالة الجنائية، نزيه نعيم شلال، ب.ب.
٤.	الإرهاب وتشريعات المكافحة في الدول الديمقراطية، محمد أبو الفتح، القاهرة، بدون تاريخ.
٥.	أساليب التعلم والتعليم في الإسلام، ط١، ١٩٨٦م.
٦.	إسماعيل صبري عبدالله، الكوكبة، المؤتمر العلمي السنوي التاسع للاقتصاد للاقتصاديين المصريين ١٩٩٥م.
٧.	أصول الحوار، إدارة الندوة العالمية للشباب الإسلام، وحدة الدراسات والبحوث، ط٣ (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م).
٨.	انعكاسات العولمة على الجوانب القانونية والتشريعية للدول، د. بابكر الشيخ، الخرطوم ٢٠٠٥م.
٩.	تحديات العولمة الاقتصادية، د. عبدالوهاب عثمان شيخ موسى، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم ٢٠٠٥م.
١٠.	الجات والعالم الثالث "دراسة تفويمية للجات الإستراتيجية المواجهة"، د. عاطف السيد، مطبعة رمضان وأولاده، الإسكندرية ١٩٩٩م.
١١.	الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، السيد العطية.
١٢.	الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، السيد العطية، الإسكندرية، مكتبة الثقافة الجامعية ٢٠٠١م.
١٣.	الحضارة - الثقافة - المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، نصر محمد عارف، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، نيويورك (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).
١٤.	الحضارة الإسلامية والحضارة الأوروبية، توفيق الطويل.
١٥.	الحضارة الإنسانية وحضارة التصنيع، محمد عزيز الحباني، مجلة الوحدة، العدد ٤، يناير ١٩٨٥م.
١٦.	الحوار الإسلامي المسيحي، للأستاذ محمد السماك.
١٧.	حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، د. عبدالله صالح أبوبكر، هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم ٢٠٠٥م.
١٨.	حوار الحضارات تحليل نقدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، د. عبدالله صالح أبوبكر.
١٩.	حوار الحضارات وطبيعة الصراع بين الحق والباطل، موسى إبراهيم الإبراهيم، رسالة دكتوراه مقدمة لجامعة القرآن الكريم ٢٠٠٢م.
٢٠.	حوار الحضارات، روجيه جارودي، ترجمة عادل العوا، منشورات عويدات، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧٨م.
٢١.	حوار الحضارات، زكريا بشير إمام.
٢٢.	حوار الحضارات، منصور الحلو، منشأة المعارف، الإسكندرية ٢٠٠٧م.
٢٣.	دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مركز التجارة الدولية ١٩٩٥م.
٢٤.	سنن ابن ماجة
٢٥.	سنن الترمذي
٢٦.	الصاحح للجوهري، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ.
٢٧.	صحيح مسلم

٢٨.	صدام الحضارات، صموئيل هنتجتون، ترجمة عباس هلال، الأردن، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٦م.
٢٩.	صراع الحضارات، صموئيل هنتجتون، العرب والعولمة، مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٨م.
٣٠.	عبد الحميد الهاشمي، الرسول العربي المربي، دار الثقافة للجميع (١٤٠١هـ - ١٩٨١م).
٣١.	عبد الرحمن النحلوي، أصول التربية الإسلامية وأساليبها، دمشق، دار الفكر (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م).
٣٢.	العرب والعولمة، نايف علي عبيد، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٢١، ١٩٩٧م.
٣٣.	عن صدام الحضارات مرة أخرى، علي أو مليل، جريدة العلم، الرباط، عدد ٥ مارس ١٩٩٦م.
٣٤.	العولمة ماهيتها، نشأتها، أهدافها، الخيار البديل، محمد سعيد، دار البيارق، عمان، الأردن ١٩٩٨م.
٣٥.	العولمة والدولة، جلال أمين، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٦.	العولمة والعولمة المضادة، د. عبدالسلام السدي، شركة مطابع لوتس بالفجالة، بدون تاريخ.
٣٧.	الغزو الفكري وهم أم حقيقة؟، للدكتور محمد عمارة، طبعة الأزهر ١٩٨٨م.
٣٨.	فلسفة حوار الحضارات، بروفيسور زكريا بشير إمام، الخرطوم ٢٠٠٥م.
٣٩.	القاموس المحيط، للفيروزآبادي، الطبعة الإلكترونية، دار التراث.
٤٠.	القانون الدولي الجنائي أهم الجرائم الدولية، علي عبدالقادر القهوجي، بيروت، منشورات العربي الحقوقية ٢٠٠١م.
٤١.	قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، رقم ٥٢/٦٠ الصادر في ٩ ديسمبر ١٩٩٤م، وقرار الجمعية العامة رقم ٥٢/٦٥ الصادر في ١٥ ديسمبر ١٩٩٧م.
٤٢.	القرآن الكريم
٤٣.	قضايا في الفكر المعاصر، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو ١٩٩٧م.
٤٤.	لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت.
٤٥.	معجم مفردات القرآن الكريم، للراغب الأصفهاني.
٤٦.	مقدمة ابن خلدون، تحقيق د. علي عبدالواحد وآخر، القاهرة، دار نهضة مصر ١٩٨١م.
٤٧.	ناصر الحاني، المصطلح في الأسلوب الغربي، بيروت، دار الكتب العصرية، ط١، ١٩٩٨م.
٤٨.	النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.
٤٩.	Barrard Levis, Islam in History, Alcove Press Limited Pub 1973